



منظمة
العمل
الدولية

مكافحة عمل الأطفال في لبنان: رسم خارطة السياسات والمبادرات المعيارية

إعداد حياة عسييران

ملخص تنفيذي

بدأت مكافحة عمل الأطفال فعلياً في لبنان في سنة ٢٠٠٠، عندما وقعت حكومة لبنان ممثلة بوزارة العمل مذكرة تفاهم مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال الخاص بمنظمة العمل الدولية، كجزء من برنامج العمل المتفق عليه والمطبق بالشراكة مع مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية في بيروت. وقد شكلت تلك الخطوة بداية سلسلة من ثلاثة مشاريع تعاون تقني تم تنفيذها خلال السنوات العشر الماضية بالشراكة مع وزارة العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال وسواها من الجهات المعنية الوطنية. وهدفت هذه المشاريع بشكل أساسي إلى دعم تنفيذ السياسات والتدابير المعيارية بشكل فعال، ترافقها مجموعة من الأنشطة الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال مع التركيز خصوصاً على أسوأ أشكاله. وتم تنفيذ المشروع الثالث والأخير من مشاريع التعاون التقنية هذه خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١١. وركز المشروع على المناطق المحتاجة في شمال لبنان (خصوصاً طرابلس وعكار) وفي البقاع (بعلبك والهرمل).

وقد أثبتت هذه المشاريع فعاليتها في تصميم واختبار المشاريع النموذجية الناجحة التي تعالج قضايا عمل الأطفال لا سيما على المستوى القاعدي. وكانت المداخلات متعددة الجوانب، لكنها اتسمت بالترابط، وشملت ما يلي:

- (i) رفع الوعي في صفوف الأطفال العاملين وأسرهم وصنّاع السياسات؛
- (ii) توفير دعم اجتماعي وتعليمي واقتصادي مباشر للأطفال العاملين والمعرضين للخطر وأسرهم؛
- (iii) إتاحة الوصول إلى التدريب المهني وبأسعار مقبولة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة؛
- (iv) إنشاء وإدارة أنظمة رصد عمل الأطفال وأنظمة الإحالة على مستوى البلدية والمحافظة.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية سلّطت الضوء على أهمية الإرتقاء بالجهود لتبلغ المستوى الحكومي الوطني مع تركيز خاص على السياسات والتشريعات الوطنية. وتُعتبر هذه الوثيقة بالتحديد مساهمة في عملية الإرتقاء بمداخلات عمل الأطفال الفعالة وإدماج الإعتبارات ذات الصلة في السياسات والتشريعات الوطنية في لبنان. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في مجال استدامة وتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال عبر استخدام موارد وسلطة الحكومة كي لا تبقى هذه الجهود مشتتة وأنية على الصعيد الميداني.

وتتقضي الأهداف المحددة لهذه الوثيقة بما يلي:

- (i) تحليل وفهم الوضع العام والمحدّدات الأبرز لعمل الأطفال في لبنان؛
- (ii) وضع خارطة بالسياسات والتشريعات القائمة ذات الصلة؛
- (iii) التوصية بالتدابير الواجب اتّخاذها حيث تدعو الحاجة على المستويين السياسي والتشريعي ودعم تنفيذها بفعالية.

في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أن العوامل المسببة لعمل الأطفال متعدّدة الأبعاد ومعقّدة ومتشابكة، في لبنان كما في بلدان أخرى. في لبنان تحديداً، تشمل هذه العوامل ما يلي:

- (i) تفاقم الفقر وتدهور الظروف الإجتماعية والإقتصادية، خصوصاً في ظلّ الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) وتبعاتها وخلال العدوان الإسرائيلي (١٩٨٢، ١٩٩٦ و ٢٠٠٦)، بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى أدّت إلى زعزعة الإستقرار مثل اشتباكات ٢٠٠٧ في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين؛
- (ii) تفشّي البطالة في صفوف الرجال والنساء على وجه الخصوص؛
- (iii) تفاوت مستويات النمو الإجتماعي والإقتصادي ومستوى العيش بين المناطق اللبنانية؛
- (iv) تفاوت نوعية التعليم المتاح بين المدارس العامة والمدارس الخاصة، حيث أنّ التعليم في المدارس العامة (حيث يتركز العدد الأكبر من الأطفال الذين ينتمون إلى أفقر شرائح المجتمع) قد تدهور على مرّ السنوات؛
- (v) عدم الإستقرار في مختلف المناطق، وما يرافق ذلك من أثر سلبي على المجموعات المستضعفة في لبنان.

أثناء صياغة هذه الوثيقة، تبين أنّ بعض التقدّم قد أحرز لجهة معالجة أبرز محدّدات عمل الأطفال على مستوى السياسة الوطنية والتخطيط ومواءمة التشريعات الوطنية مع معايير العمل الدولية ذات الصلة. كما تمّ إدماج مكافحة عمل الأطفال في السياسات والخطط الحكومية الرسمية على كافة الأصعدة. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت الحكومة اللبنانية إطار السياسة الوطنية والبرنامج بشأن عمل الأطفال، الذي أعدته وزارة العمل والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، بالتنسيق مع جهات معنية وطنية. وعلى ضوء هذه المساعي، تمّ تصميم خطة العمل الإجتماعية (خطة إصلاح وطني)، وأحالتها الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر باريس ٣ الدولي لدعم لبنان. وقد جاء في هذه الخطة تعريف واضح لعمل الأطفال كمكوّنة هامة جدية بالانتباه والإصلاح. حتّى أنّ الخطة قد حدّدت مجالات معيّنة للتحرك، تماشياً مع ما تمت الإضاءة عليه في

إطار السياسة الوطنية والبرنامج السابق. وقد اجتمعت هذه العوامل لتجعل من قضية الأطفال المهمشين، لا سما العاملين منهم في الشوارع، هدفاً حيويًا للتدخل الحكومي في البيان الوزاري لسنة ٢٠٠٩. وتردد صدى هذه الخطوة في تصريحات صادرة عن الإدارة الحالية. وقد جاء ذلك ليُضاف إلى خطة "توفير التعليم بنوعية جيدة وكلفة معقولة للجميع"، ما انعكس في خطة العمل الإجتماعية. بالتالي، تمّ استكمال استراتيجية وطنية للتعليم عام ٢٠١٠ سعياً لتحقيق الأهداف المذكورة. وتلا ذلك في سنة ٢٠١١ اعتماد استراتيجية أعدتها وزارة الشؤون الإجتماعية، خاصة بالأطفال الذين يعملون أو يعيشون في الشوارع. وليس كل ذلك سوى جزء صغير من أبرز المساعي الحكومية الهادفة إلى معالجة قضية عمل الأطفال.

على صعيد آخر لا يقل أهمية عما جاء أعلاه، بذلت الإدارات الأخيرة جهوداً ملحوظة بهدف مراجعة قانون العمل اللبناني، وتمّ اقتراح مسودة قانون عمل جديد في شباط/فبراير سنة ٢٠١١. والجدير بالذكر أنّ لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية أعربت مراراً وتكراراً عن قلقها بسبب عدم اعتماد عدد من التعديلات الخاصة بقانون العمل بالرغم من الإعلان عنها في السنوات الأخيرة الماضية. على سبيل المثال، أفادت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في دورتها الثمانين سنة ٢٠٠٩ بشأن الإشراف على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بما يلي: "نظراً إلى أنّ الحكومة اللبنانية تشير إلى مسودة تعديلات قانون العمل [قانون العمل الجديد] منذ عدد من السنوات، تعرب اللجنة عن أملها الشديد بأن تتخذ الحكومة اللبنانية التدابير اللازمة من أجل ضمان اعتماد التعديلات في المستقبل القريب". بالتالي، ترى اللجنة أنّ اعتماد قانون العمل الجديد من قبل البرلمان يُعتبر خطوة أساسية بهدف بذل جهود مستدامة للقضاء على عمل الأطفال.

ولعلّ الأحكام الأهم والأكثر اتصالاً بقضايا عمل الأطفال في مسودة قانون العمل هي:

- (i) لا يُسمح للأطفال دون الثامنة عشرة من العمر (الخامسة عشرة في القانون الحالي) بالعمل في مهن تعرّضهم للخطر بفعل ظروف العمل، ويُسمح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنّ الخامسة عشرة والثامنة عشرة بالانخراط في الأعمال غير الخطرة فقط؛
- (ii) يقرّر وزير العمل بدلاً من مجلس الوزراء بموجب مرسوم وزاري المهن التي تستوجب من الموظفين الخضوع لكشف طبيّ دوري أكثر من غيرها؛
- (iii) لا ينخرط الأطفال في مهن يضطرونّ فيها إلى حمل أوزان ثقيلة، ولا يحملون سوى الأوزان التي يقرّرها وزير العمل؛
- (iv) تشمل عمليات تفتيش العمل الاقتصاد غير المنظم، باستثناء العمل المنزلي والزراعة. ويُعتبر هذا البند بالغ الأهمية نظراً إلى أنّ معظم الأطفال العاملين في الإقتصاد غير المنظم يعملون في المنشآت الصناعية الصغيرة (مثلاً رشّ السيارات بالطلاء، وتصلّيح السيارات، وأعمال النجارة)، أو في الزراعة (مثل زراعة التبغ) وفي قطاع الخدمات (مثلاً في المطاعم والمقاهي والبقالات، إلخ).

إلى ذلك، أعربت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات عن قلقها حيال استثناء العمل المنزلي والزراعي من تغطية التشريعات وعمليات التفتيش. لذا، أشارت اللجنة إلى أنّ القانون يجب أن يغطي القطاع غير المنظم برمته (تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات بشأن تنفيذ توصية

منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ للبنان/الدورة ٨٠). كما حثت اللجنة الحكومة على ضمان اعتماد مسودة التعديلات الخاصة بقانون العمل ذات الصلة بما يلي:

- (i) حظر بيع وإتجار جميع الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر؛
- (ii) حظر استخدام أو تأمين أو عرض الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر للإنتاج الإباحي أو لأداء أدوار إباحية، واستخدام أو تأمين أو عرض الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر للمشاركة في أنشطة غير مشروعة، باعتبار هذه المسألة مسألة طارئة.

ذلك بالإضافة إلى تدابير ضرورية أخرى بما فيها اعتماد الحكومة لقائمة بالمهن الخطرة التي من المفترض تحديدها كنتيجة للمشاورات الثلاثية، مع قائمة بالمهن التي تُعتبر أعمالاً خفيفة والتي يُسمح للأطفال بين سنّ الثالثة عشرة والخامسة عشرة بالعمل فيها. كما طلبت اللجنة من الحكومة أخذ ملاحظات اللجنة بعين الاعتبار، خصوصاً تلك المتعلقة بالفروقات بين التشريعات الوطنية والإتفاقيات، وشددت على استعداد منظمة العمل الدولية لتوفير المساعدة الفنية حيث تدعو الحاجة.

يصور ما ورد آنفاً بعض التقدّم والتحديات الموجودة على مستوى السياسات والتشريعات حتى اليوم، في ما يتعلق بالأطفال العاملين والمعرضين للخطر. لكن لا بدّ من تحقيق المزيد، لا سيّما اعتماد قانون العمل الجديد وضمان تدابير إنفاذه بفعالية. بعدئذٍ، تدعو الحاجة إلى إرساء آليات رصد فعالة، وفقاً لتوصية لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات فيما يختص بإنفاذ القوانين القائمة بالإضافة إلى التعديلات المقترحة والسياسات والخطط الجديدة ذات الصلة. إلى ذلك، تمّ تعيين لجنة وزارية بناءً على توصية الخطة الوطنية الإجتماعية، من أجل رصد التقدم المحرز في إطار جميع الإستراتيجيات الجديدة التي تمت صياغتها وتحتاج إلى التطبيق. وتشمل هذه الإستراتيجيات التخفيف من الفقر، والتنمية الإجتماعية واستراتيجيات إصلاح التعليم الوطنية التي تُعتبر الأكثر أهمية في سياق معالجة عمل الأطفال في لبنان.
